فانه اذا اوصي للمساكين بجزء لا نفقة عليهم لعدم التعيين ولانهم
لم يستحقوه الا بعد الادراك والطيب وبقوله بجزء مما لو اوصي بكيل
كخمسة اوسق ونحوها فان النفقة علي الميت كالمساكين ويدخل
في الجزء وصيته لزيد مثلا بزكاة زرعه اي بمقدارها وقد تقدم ذلك
فقوله لا المساكين كانت الوصية بجزء او كيل وقوله او بكيل عام في
الموصي له سواء كان معينا او غير معين ولو قال والنفقة علي الموصي
له العين بجزء والافضل الميت لكان اخصر وسكت المولف عن الزكاة
علما من انظر الحكم في الشرح الكبير ص وانما يخرص التمر والعنب ش
الخرص بفتح الخاء وسكون الراء مصدر خرص يخرص بضم الراء وكسرها
وهو حزر ما علي النخل من الرطب تمرا وبكسر الخاء الشيء المقدر فيه
يقال خرص هذه النخلة كذا وكذا وسيقا والمعنى ان التخريص خاص
بالتمر والعنب علي المشهور وفي الحاق الزرع بهما عند عدم امن
اهله عليه او جعل امين عليهم قولان صحح كل منهما واختلف في سبب
مشروعية التخريص فيهما فقيل لحاجة اهلهما وهو ظاهر قول مالك رح
فيهما لانه يخرص الاالعنب والتمر للحاجة الي اكلهما رطبين انتهي وعلي
هذا يلحق غيرهما بهما بن عبد السلام لا سيما في سنين الشدائد
وقيل لينشر حزرها الشدة ظهورهما وقيل تسهيلا لورودهما فيهما
فيقتصر عليهما كما تقتصر القرعة علي محالها ويحيي بن الحاجب القولين
في تخريص غيرهما وعدمه علي التعليلين بالحاجة واسكان الحزر
قال في توضيحه وفيه نظر لانه علل في المدونة بالاول فيلزم علي
ما قال ان يكون المشهور تخريص غيرهما اذا احتيج اليه وليس كذلك
والذي ينبغي ان يقال انما اعتبر في المدونة شدة الحاجة في
غالب الاوقات والازمان والزيتون ونحوه ليس كذلك

وفي

تكملة نخلة ص

وفي التعليل الثاني نظر لان الزيتون والحب يجوز بيعهما اذا ذاك
فلو لم يكن الحوز فيهما لم يجز بيعهما انتهي ص اذا حل بيعها هـ
واختلت حاجة اهلها ش هذا ابيات وقت الخرص وهو نحو
قول المدونة ويخرص الكرم عنبا اذا طاب وحل بيعه والنخل
اذا زهت وطابت وحل بيعها اي لان حلية البيع عندها يحمل
جل نفقة ارباب الشيء المخروص من اكل وسآومنة لا قبل وتقدم
ان علة التخريص لختلاف الحاجة فمنهم من يريد البيع ومن يريد الاكل
ومن يريد التيبيس وهو ظاهر قول مالك فيها لا يخرص الا التمر
والعنب للحاجة الي اكلهما رطبين انتهي وحينئذ فيرد علي
المولف حيث ذكر الاختلاف هنا شرطا مع كونه علة والاقرب
نصب قوله نخلة علي الحال بتا وبل مفصلا مثل بابا بابا اي
لا يجمع الخارص الحايط في الحزر ولا يجزيه بل يجوز كل نخلة علي
حدة لان الجمع اقرب الي الخطا واما الثمر من نخلة فان امتدت
في الجفاف جاز والا فلا ففي المفهوم تفصيل ص باسقاط نقصها
لاسقطها ش يعني ان الخارص يسقط باجتهاده ما يعلم عادة
انه اذا جف التمر او الزبيب ينقص منه بسبب ذلك في كل نخلة
يقول مثلا قدر ما علي هذه كذا واذا جف ينقص كذا فيسقط علي
قوله ان كان عدلا واما ما يرميه الهوي او ياكله الطير وما اشبه
ذلك فانه لا يسقط لاجله شيئا تغليبا لجانب الفقراء وهذا مراده
بقوله لا سقطها واذا لم يسقط عنه هذا فالزرية والصلة والاكل
والتلف من باب اولي في عدم الاسقاط وسقطها بفتح التاء
ويكون بمعنى مفعول وسكون القاف ويكون بمعنى فاعل ص وكفي
الواحد ش يعني انه يكفي خارص واحد ان كان عدلا عارفا لانه